جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل ـ كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

الاقتصاد الرقمي ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية في العراق

بحث تقدم به

((زينب حسن ناجح)) ((قاسم محمد هادي))

إلى مَجْلِسِ قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بابل وهو جزءٌ مِنْ مُتَطَلَّباتِ نيلِ شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

أ.م.د. محمد مدلول

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

سورة طه ، الآية (١١٤)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولأتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ..والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب إلى من بها أكبر وعليه أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي ..

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها ..إلى من عرفت معها معنى الحياة ....امي الحبيبة

إلى أخوتي ورفاق دربي وهذه الحياة بدنوكم لا شيء معكم أكون أنا وبدنوكم أكون مثل أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

إلى توأم روحي ورفاق دربي .. إلى اصحاب القلوب الطيبة والنوايا الصادقة

إلى من رافقني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعكم سرت الدرب خطوة بخطوة ..... اصدقائي الاعزاء

والى كل من كان سندا لي في الحياة وقدم لي المساعدة ....

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم .

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" .....

وأيضا وفاءً وتقديراً واعترافاً منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور: (**محمد مدلول**)..... على هذه البحث وصاحب الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير.

الباحثين

المحتويات

الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي ١

المقدمة: ١

أهمية البحث: ١

هدف البحث: ٢

مشكلة البحث: ٢

فرضية البحث: ٢

منهجية البحث ٢

المبحث الاول..... ٣

الاقتصاد الرقمي الجانب النظري ٣

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي والمفاهيم الأخرى ٣

ثانياً: نشأة الاقتصاد الرقمي ٥

ثالثاً : قياس الاقتصاد الرقمي..... ٧

رابعاً: خصائص الاقتصاد الرقمي..... ٨

خامساً: ايجابيات الاقتصاد الرقمي ٩

سادساً : عيوب الاقتصاد الرقمي..... ١٠

سابعاً : عناصر الاقتصاد الرقمي..... ١١

ثامناً : الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي..... ١٣

المبحث الثاني ١٥

التجارة الالكترونية ١٥

حجم التجارة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي..... ١٥

اولا : قطاع التجارة الالكترونية ١٦
٢- مفهوم التجارة الالكترونية.....١٧
٣- التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية.....١٨
٤- اهمية التجارة الالكترونية ١٨
٥- اشكال التجارة الالكترونية.....١٩
٦ - عوامل نجاح التجارة الالكترونية:.....٢٢
٧ - الآثار السلبية للتجارة الالكترونية ٢٣
٨- مخاطر التجارة الالكترونية.....٢٤
خصائص التجارة الالكترونية :.....٢٥
المبحث الثالث ٢٦
العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية.....٢٦
الاستنتاجات ٣٠
التوصيات.....٣١
المصادر والمراجع.....٣٢

الاطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي

المقدمة:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد تغيرات كبيرة نجمت عن تسارع خطى التطور التكنولوجي من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الانتاج والاتصالات معاً مما أدى الى ظهور الثورة التكنولوجية الحديثة وأسفر عنها استخدام الحسابات العملاقة واستخدام شبكات الاتصال عبر الشبكات الدولية للمعلومات، هذه التغيرات أدت الى ظهور تسميات جديدة لهذا العصر الرقمي وبات الاقتصاد يعرف بـ(الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الابداعي، اقتصاد الذكاء....) وغيرها من التسميات التي تسير الى هذا العصر هو عصر العلم والمعرفة الرقمية مما قاد الى حدوث تغيرات في مستوى الانتاج وطبيعته والغى الحواجز بين البلدان وباتت السلع تتحرك بسرعة بحيث أصبحت تسمى بالمنتجات الرقمية وسرعة حركتها أصبح المستهلك هو سيد الموقف، كل ذلك من طبيعة الاقتصاد حتى بات يعرف الاقتصاد الجديد بأقتصاد الوفرة لما لذلك من آثار مهمة على الانتاجية والكفاءة وفي ظل هذا التطور الالكتروني المتسارع وجدت العديد من البلدان الاخرى لسلوك هذا الاتجاه لما فيه من مزايا مهمة على الانتاج المحلي الاجمالي ومتغيرات الاقتصاد الرقمي.

أهمية البحث:

تسعى الدراسة إلى إبراز أهمية تحول الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، وأثره على النمو الاقتصادي، في ظل تحديات الرقمنة ومرونة الأعمال المرتبطة بنمو الاقتصاد الرقمي. حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي، بعدة طرق منها: معامل ارتباط سبيرمان، ونموذج ليكرت الخماسي وتحليل الإنحدار المتدرج). ولدراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي. صنف في الأدب مساهمة التحول للاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي إلى نقطتين: الأولى: تتعلق بدور الرقمنة في تنظيم وتمكين المشاريع القائمة وإنشاء مشاريع جديدة مبتكرة دور ريادة الأعمال الرقمية كعوامل تمكين). أما الثانية تتعلق بفرص تنظيم المشاريع التجارية التي تولدت بفضل التكنولوجيا الرقمية، والإبتكار وخلق منتجات جديدة عبر الصناعة الرقمية (دور ريادة التحول السريع للأعمال الرقمية كعوامل تمكين ونواتج). لتحقيق ذلك.

هدف البحث:

١. التأصيل النظري المفاهيم الاقتصاد الرقمي وسماته ومؤشراته وانعكاساته على التجارة الالكترونية.
٢. تحليل انعكاسات مؤشرات الاقتصاد الرقمي على التجارة الالكترونية.

مشكلة البحث:

ان التحولات في بنية الاقتصاد الرقمي أفرزت نوعاً جديداً من الاقتصاد ويعرف بالاقتصاد الرقمي الذي أصبح أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي واستناداً لذلك فان مشكلة البحث تحاول الاجابة على :

- كيف يمكن لحكومات والقطاع الخاص أن يعززوا البيئة الرقمية.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن تبني سياسات سليمة للاقتصاد الرقمي سيؤدي الى اثار ايجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي تختلف باختلاف جاهزية الدول.

منهجية البحث

تماشيا مع طبيعة الموضوع. والوقوف على تفاصيله. وتتبع التطور التاريخي ، فانه ينبغي علينا الاعتماد في الدراسة النظرية على المنهج الوصفي التحليلي (الاستنباطي) الذي يستخدم النظريات والفرضيات السابقة في توصيف المشكلة ودراستها والتأصيل النظري لها من العام للخاص لذا يقوم على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها.

المبحث الاول

الاقتصاد الرقمي الجانب النظري

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي والمفاهيم الأخرى

للاقتصاد الرقمي مسميات عديدة مرادفة له تعكس افكار ووجهات نظر الكتاب والباحثين الاقتصاديين لكنها عموما" في النهاية لا تتعدى الاجزاء الرئيسة المكونة لهذا الاقتصاد (المعلومات والبرامج الالكترونية والحاسوب) ومن هذه المسميات هي الاقتصاد المعرفي والاقتصاد السبراني واقتصاد الويب والاقتصاد الشبكي واقتصاد الانتباه واقتصاد اللاملموسات وبما أن جميع هذه المفاهيم تدور حول محاور متماثلة بالمضمون ويصعب التفرقة فيما بينها الا في بعض المواضع البسيطة والظاهرية ، لذا سوف نستعرض بعض من هذه المفاهيم.

١- مفهوم الاقتصاد الرقمي من الناحية اللغوية :[١]

رقم : يرقم، ترقيماً

والرقمية اسم مؤنث منسوب الى رقم مثل شبكة رقمية أو صحيفة رقمية .

٢- الاقتصاد الرقمي اصطلاحاً

يقصد بالاقتصاد الرقمي، التفاعل والتكامل، والتنسيق المستمر، بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة اخرى بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال مدة ما.[٢]

- أو هو الاقتصاد الذي تنساب فيه المعلومات من خلال الحواسب والشبكات وينتشر فيه تطبيق المعارف الانسانية وتطوراتها المتسارعة على المنتجات وتمارس فيه معظم الانشطة الاقتصادية بسرعة أكبر وتكاليف اقل وجوده افضل وبشكل أكثر تميزا وأكثر أمنا.[٣]
- او هو اجراء تسهيل الأنشطة الاقتصادية الكترونية استنادا الى المعالجة الالكترونية وتخزين ونقل المعلومات بما في الانشطة التي توفرها البنية التحتية المادية وتمكين البرمجيات اللازمة لها .[٤]

٣- اقتصاد المعرفة

هو الاقتصاد القائم على الأفكار والمعلومات الذي يفتح أفاقاً واسعة أمام المجتمع، كونه يملك القدرة على الابتكار والتطور، لان اغلب منتجاته فكرية معرفية لم تكن سائدة سابقا في الاسواق ألا بشكلها البسيط وقد رافق هذا النمط الجديد تغيرات في طبيعة وهيكلية السوق والنشاط الاقتصادي فقد اعتمد على الايدي العاملة المؤهلة علمياً وعمليا وعلى تطور العلم والمعرفة [٥]

٤- اقتصاد المعلومة : هو المجال أو الحيز الذي يهتم بتطبيق الطرق العلمية في تحليل الجوانب الاقتصادية للعمليات التي ينطوي عليها انتاج المعلومات ونشرها وتجميعها وتنظيمها وحفظها والإفادة منها [٦]:

٥- الاقتصاد الإلكتروني:

هذا الاقتصاد يعتمد على سلع جديدة ومتنوعة وتكون صغيرة الحجم وخفيفة الوزن تفيد في تفكيك وتجزئة المرئيات والمسموعات والمعلومات وتحليلها وتحويلها الى لغة الارقام الاحاد والاصفار(وهي شفرة الكمبيوتر) وارسال هذه الارقام الى الأفراد عن طريق الهواتف والموجات الهوائية على شكل صورة وصوت وايضا بصورة مكتوبة ومسموعة وهذه العملية تفيد حتى في تطوير شبكات الاتصال وخلق شبكات جديدة أيضاً. [٧]

٦- اقتصاد الانترنت : هو مجموعة متكاملة من الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدينا بدعم من شبكة الانترنت والتي يمكن ان تشمل جميع الاستخدامات والفوائد الناتجة عن الاتصال التي توفرها شبكة الانترنت.[٨]

من خلال ما تقدم ترى ان الاقتصاد الرقمي هو الحيز أو المجال الفضائي الذي تمارس فيه الانشطة بصورة الكترونية وعلى مختلف الاصعدة بالاعتماد على ثلاثة مكونات رئيسية وهي: الحاسبات والمعلومات والاتصالات والعناصر البشرية سواء أكانوا منتجين رقميين أم مستهلكين رقميين وهذا النوع من الاقتصاد يقدم منتجات وخدمات رقمية ذات كلفة مقبولة وجوده عالية بسبب اعتمادها على مورد غير الا وهو الترددات المخصصة لشبكات الاتصال اللاسلكية الذي يمثل العامل الأساس في الاقتصاد الرقمي فضلاً عن المعلومات والتقنيات.

ثانياً: نشأة الاقتصاد الرقمي

تعد ثورة المعلومات احد ابرز ملامح الألفية الثالثة اي ان الاقتصاد الجديد هو اقتصاد رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتعود جذوره الى عام ١٨٣٠ حيث بدأت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكلها البسيط وفي عام ١٨٧٠ تم التحول الآلي للصوت والتلغراف وفي سنة ١٩٠٠ تم اختراع الكمبيوتر أما عام ١٩٨٠ بدأ استخدام خدمات الهاتف النقال في الدول المتقدمة، وفي عام ١٩٩٠ تم ربط شبكات بروتوكول الانترنت بالحاسبات .[٩]

وعليه فإن بداية الاقتصاد الرقمي بدأت تحديداً في عقد الستينات من القرن العشرين لكن تطورت وظهرت بصورة جليه واحة للعيان خلال القرن الحادي والعشرين فأصبح للتحولات التاريخية أثر كبير في احداث تطورات في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فما تقدمه الثورة الرقمية من فرص مختلفة سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو على مستوى الحكومات من خدمات و رقمية تكون بذلك قد حققت منافع مباشرة وغير مباشرة فالأولى مثل العوائد التي تحصل عليها الشركات الراعية لمثل هذه البرامج اما الثانية فهي تعود على الأفراد عند استخدامهم لشبكة النت أو برامج الاتصال المجانية أو شبه المجانية ، اذن خلال الاربعين سنه الماضية كانت معظم المنظمات والمؤسسات في العالم الصناعي لديها جوائب محوسبة للعمليات التي تمارسها مثل تخطيط موارد التصنيع والتشغيل الآلي للمكاتب وان كل موجه من التكنولوجيا تجلب معها مجموعة جديدة من الأعمال الفنية والتكنولوجية وتحمل في طياتها الجوانب الايجابية والسلبية، على هذا الأساس يمكن تحديد بعدين للاقتصاد الرقمي الأول بعد زماني يرجع الى التسعينيات من القرن الما ي حيث كان للعولمة أثر في نضوج الاقتصاد وتبلوره بالرغم من ان ظهور الاقتصاد الرقمي لم يكن بصورة عرية ومفاجئة بل كانت هنالك فترات تمهيدية سبقت ظهوره وهي تستند على ان اية قوية الا وهو ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالعولمة أنهت حلقة الزمان والمكان للاقتصاد الصناعي لتستعيض عنها بحلقة جديدة ألا وهي التكنولوجيا القائمة على المعرفة الانسانية التي استطاعت أنتقلص الكثير من الاجراءات الادارية والتجارية والمالية خلال فترة زمنية بسيطة ، اما البعد المكاني فنلاحظ ان الحانات الطبيعية لمثل هذا النوع من الاقتصاد هو في الدول المتقدمة التي تمتلك قاعدة صناعية ومعرفية وتكنولوجية كبيرة مثل الولايات المتحدة واليابان وحتى بعض دول جنوب شرق آسيا التي حققت انجازات اقتصادية هائلة

في هذا المجال فالعديد من الباحثين الاقتصاديين يشيرون إلى ان الاقتصاد الرقمي يمتاز كونه يحقق نمو متواصل من ارتفاع الانتاجية وانخفاض البطالة الى ظهور وتغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي لأميركا وان آثارها لم تكن على مستوى القطاع التكنولوجي بل على تطبيقات الصناعات التقليدية .[١٠]

من خلال ذلك يمكن أن نفهم ان شكل ومضمون الاقتصاد قد تحول من صناعي قائم على العمل ورأس المال الى اقتصاد رقمي يعتمد على المعلومة والتقنيات ومن اقتصاد يمتاز بالندرة الى اقتصاد يمتاز بالوفرة وفيه البحث والتطوير يشكل العنصر الأساسي للإنتاج وهذا ما نراه في الكثير من المنتجات الرقمية والتي تحقق قيمة مضافة أعلى من القيمة المضافة التي تحققها بقية القطاعات كذلك فان الاقتصاد الرقمي استحدث وظائف ذات نمط معرفي تكنولوجي، وكان الحاسوب والانترنت هو سبب نقل هذه الثورة من المستوى المحلي الى المستوى العالمي باتجاه العولمة ففي الستينيات والسبعينيات من القرن الما ي كانت اقتصادات الدول منغلقة على نفسها في التصنيع وترى تحقيق الميزة النسبية في انتاجها للحصول على مكاسب افضل اما بعد الثورة المعلوماتية وظهور مبدأ الميزة التنافسية اصبح بإمكان البلدان ان تصنع السلع في بلدان مختلفة ويكون التجميع في دول اخرى ففي هذا الصدد أشار وزير الدولة البريطاني لشؤون الصناعة والتكنولوجيا لينيث بيكر خلال زيارته إلى استراليا الى الاخذ بآخر التطورات في ميدان الحاسبات مؤكدا في قوله بأن الصناعي الذي لا يوظف تقنيات الحاسب الالكتروني سوف لا يجد له مكان في ميدان الصناعة وتجسيداً لهذه الأفكار اعلنت الحكومة البريطانية عام ١٩٨٢ عام صناعة المعلومات وقد أسست برنامج سمي ببرنامج تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وتم توظيف ما قيمته (٣٥٠) مليون باون استرليني في مجال البحث والتطوير لتطوير الجيل الخامس للحاسب الآلي.[١١]

وفي عام ١٩٩٥ رفعت القيود المفروضة على الاستخدام التجاري للأنترنت وعلى نحو متزايد حيث كان الاستثمار في التكنولوجيا من اجل التفاعل والتواصل مع المنظمات الأخرى وعملائها وان استخدام الانترنت يشير الى استخدام الحواسيب من اجل نقل البيانات والملفات والرسائل بشكل نص او صورة بحيث يستند الاساس المنطقي للمشاركة التنظيمية في الاقتصاد الرقمي على أساس الاقتصاد في الدرجة الأساس وتطوير الشراكات والحفاظ عليها بين مراكز البحث

والتطوير لأنها توفر وسيلة لكسب الوصول الى معارف جديدة للإفادة منها في الابتكار والتجارب.[١٢]

ثالثاً : قياس الاقتصاد الرقمي

لم يكن الانترنت مجرد خدمة بل هو البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، كونه يؤثر على الانشطة الاقتصادية فان له دور في تحقيق الرفاه الاقتصادي ،وكانت هنالك محاولات لقياس الاقتصاد الرقمي ومعرفة حجمه فقد قامت مجموعة بوسطن الاستشارية (Boston Consulting Group) بأعداد تقرير يبحث في حجم الاقتصاد الرقمي وكيف يساهم هذا الاقتصاد في تحويل اقتصاد المملكة ومن ثم اعادة تطبيق المنهجية في بلدان أخرى ويتضمن البرنامج الفقرات التالية: [١٣]

١. تميز اربعة عناصر رئيسية من الاثر الاقتصادي المباشر للأنترنت وتقرير حصته من الناتج المحلي الاجمالي الى الانترنت بما في ذلك الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي الصادرات.
٢. الآثار الاقتصادية للمستهلكين والشركات التي لا تستولي على الناتج المحلي الاجمالي بما فيذلك التجارة الالكترونية والاعلان على شبكة الانترنت وفوائد المستهلك .
٣. التأثيرات الانتاجية بما في ذلك المكاسب المتحققة من عمليات الشراء الالكتروني (تصنيع وإنتاج) والمكاسب المتحققة من خلال المبيعات الالكترونية (جملة وتجزئة) .
٤. الآثار الاجتماعية الاوسع نطاقاً بما في ذلك المحتوى المقدم من المستخدمين والشبكات الاجتماعية والاحتيال والقرصنة.

وقد خلص التقرير الى ان قيمة الاقتصاد الرقمي تصل الى نسبة (٧,٢) من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة المتحدة البريطانية في مجموعة بوسطن الاستشارية بالنسبة للاقتصادات الأخرى فالنتائج تتراوح ما بين (١,٢%) في تركيا و(٦,٦ %) في السويد وفي استراليا (٣,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي ،اما خلال عام ١٩٩٧ كتبت استراليا تقريراً تحت عنوان المعلومات الاقتصادية بوصفها ثروة اجتماعية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذه التكنولوجيا أصبحت حاسمة بالنسبة للقدرة التنافسية وقد ركز التقرير على دعم المعلومات من أجل النهوض بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد في تمويل وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل من خلال

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلال عام ٢٠٠٨ تم انشاء مجموعة من التطبيقات المختلفة خاصة في الدول النامية والناشئة ومن هذه التطبيقات (التعليم، الخدمات المصرفية، الصحة) التي تستخدم عبر الهاتف المحمول أو الانترنت وبعض من هذه التطبيقات له اثر على أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة الدخل فعند تحسين الحصول على المعلومات سيعتبر ذلك مكسب لانتشار أوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اذ يكون لهذا القطاع دور في نشر المعلومات الحديثة على نطاق واسع تفيد في خلق فرص عمل وبالتالي توليد دخل وتحسين المستوى المعاشي للفرد .[١٤]

رابعاً: خصائص الاقتصاد الرقمي

هناك العديد من الخصائص للاقتصاد الرقمي منها: [١٥]

١. المعرفة : التركيز في مجال الاعمال والاقتصاد الكلي بشكل عام هو من اجل الاستفادة من الموارد الضخمة من رأس المال البشري فالمعرفة تخلق القوة وهي وسيلة لتغيير الحياة للأفضل من خلال الفرص الجديدة وهذا يعني ان المنظمات ستضطر الى تسريح بعض العاملين الذين لا يتمتعون بالقدرات المعرفية وتطوير قدرات العاملين في مجال المعرفة .
٢. الاقتصاد الجديد من الممكن تحويل الاشياء المادية والملموسة في الأمور الظاهرية وبالتالي فإن ذلك سيغير القواعد الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد القديم وكذلك المؤسسات والعلاقات الاجتماعية.
٣. التكامل بالأنترنت: فإن كل منظمة على حدة تكون لها مزايا بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لا تكون مثقلة بالتكاليف غير الضرورية الناجمة عن التسلسل الهرمي وعدم القدرة على التغيير على المستوى الكلي وعلى ذلك سوف يكون التفاعل والاندماج من اجل البقاء على قيد الحياة وسيكون هذا هو الأساس لخلق الثروة وتوزيعها .
٤. التقارب : أن القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الرقمي يكون مهيمن عليها التقارب بين استخدام الحاسبة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد البنية التحتية في العصر الجديد التي يعتمد عليها كأساس .

٥. الابتكار : يستند الاقتصاد الجديد على الابتكار لتطوير منتجات وخدمات جديدة معتمداً على الأبداع والابتكار البشري التي تكون المصادر الرئيسة للقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي ويكمن التحدي في خلق بيئة تشجع وتكافئ الابتكار.

٦. الانفتاح انه اقتصاد مفتوح أي لا توجد أية عقبات أمام أي شخص للدخول اليه والتعامل فيه وكلما يحتاج اليه الشخص هو معرفة علمية ووعي كامل بإبعاد وجوانب هذا الاقتصاد.[١٦]

خامساً: ايجابيات الاقتصاد الرقمي

يمتاز الاقتصاد الرقمي بمزايا عديدة هي:[١٧]

١. يتمتع الاقتصاد الرقمي بالديناميكية لمختلف الانشطة الاقتصادية وعدم تقييده بالحدود الجغرافية لان التسويق يتم بشكل افترا ي (التسويق الرقمي) عبر شبكة الانترنت بوصفه تنظيما شبكياً بدلاً من التنظيم التدريجي (الاقتصاد الصناعي) لان الابداع والابتكار عناصر مهمة في الانتاج، بسب باستخدام التقنيات الرقمية كعنصر بديل عن المكائن والآلات التي تعتمد في الانتاج الصناعي.

٢. اعتماد الاقتصاد الرقمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوفرة المعلومات المتاحة في الانترنت لمختلف المجالات التكنولوجية مثل النت والهواتف السلكية واللاسلكية والتلفزيون والتي تشتت أفكار الفرد تحتم عليه تجميع تلك المعلومات للوصول الى مرحلة اتخاذ القرار.

٣. الاقتصاد الرقمي يلغي عامل الزمان والمكان، لأنه بالإمكان انجاز الاعمال والخدمات بوقت قياسي خاصة مكاتب الحجز واسواق المال والتسويق الالكتروني وقد حدث هذا التحول بسبب التقدم التكنولوجي واستخدام الحاسبات وبرامج الاتصال المختلفة.

٤. اعتماد الاقتصاد الرقمي على البحث والتطوير من خلال تحفيز الجانب العلمي للأفراد وتوفير الأموال والمختبرات لدعم هذه المشاريع فنموذج دورة المنتج واثرها في قيام التجارة الدولية وهي دراسة قام بها فرنون والتي ركز فيها على اثر البحث والتطوير الذي تقوم به شركات لتطوير منتجاتها الأمريكية وبالتالي اثرها على الصادرات.

٥. العمالة في الاقتصاد تعتمد على المهارات والمعرفة وليس على التخصص الوظيفي كما في الاقتصاد التقليدي لان الاقتصاد الرقمي يهدف الى تحقيق أعلى دخل للفرد وليس للوصول الى حالة التشغيل الكامل، من اجل تحقيق النمو الاقتصادي لا غير.

٦. إن لرأس المال البشري دورا مهما في الاقتصاد الرقمي، لذا فإن الحصول على الشهادات العليا فضلاً عن التدريب والتأهيل بعد مصدر ثروة للقوى العاملة لأن التعليم يساعد على التطور الداخلي للمؤسسات وشركات الاعمال مما يساهم في تحقيق القيمة المضافة.[١٨]

٧. انتاج سلع صناعية جديدة باستخدام طرق انتاجية لم تكن معروفة سابقاً وهذا ادى الى احداث تغييرات في مستوى اسعار هذه المنتوجات كذلك خلق منافسة بين هذه السلع في السوق العالمية.

٨. انخفاض كلفة انتاج السلع الرقمية مع امكانية زيادة عدد الوحدات وامكانياتها فالإنتاج في ظل الاقتصاد لا يحتاج الى مصانع خمة والات ومعدات كبيرة ولا ايدي عاملة كثيرة بل أصبح بإمكان شخص أو اثنين من انتاج مئات من السلع التقنية مثل الكمبيوتر واجهزة الاتصال والبرمجيات.[١٩]

سادساً : عيوب الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي عيوب متعددة أهمها:[٢٠]

١. من عيوب الاقتصاد الرقمي ظاهرة القرصنة اي قرصنة بعض المستهلكين للسلع الرقمية التي تم انشائها بواسطة التكنولوجيا الرقمية والتي تعود بالنفع على الاقتصاد من خلال الاستنساخ والتوزيع والتي بدورها تزيد من العائد وتقلل من التكاليف لذا نلاحظ ان القرصنة تهدد المستهلكين والشركات خاصة في الدول التي تعاني من عف الانظمة والقوانين التي تحكم النطاق العريض والفضاء السبراني لذا فأننا نسمع عن قرصنة الحسابات المصرفية للزبائن وشركات الاعمال التجارية والمالية خاصة التي تمارس انشطتها الكترونياً وهذه الظاهرة لا تلاحظها في الاقتصاد التقليدي بشكل واسع وكبير وان حدثت فان الانظمة والقوانين تكون كفيلة في تشخيص الفاعل ومعاقبته و مان استرداد حقوق الآخرين عليه تم تصميم انظمة ادارة الحقوق الرقمية بالرغم من قدرة بعض القراصنة من التحايل على هذه الانظمة.

٢. الاقتصاد الرقمي ينتج سلع غير معمرة فالكثير من منتجاته تكون صالحة لفترة زمنية تستمر على مدى عقد أو أقل ثم تتقادم لكن بالرغم من ذلك هنالك عدد من السلع التي تتصف بكونها معمرة مثل الاقراص الصلبة الموجودة في الكمبيوتر وبعض الالكترونيات التي تستخدم لفترات زمنية أكثر منعقد او اكثر.

٣. الغش واقتحام الخصوصية ووجود المحتويات غير الملائمة أ ف الى ذلك استخدام الفيروسات.

٤. الاقتصاد الرقمي قائم على عدم المساواة الاجتماعية ونراها واحة عند استخدام الانترنت ما بين اصحاب الباقات البيض واصحاب الياقات الزرقاء (العمال) وحتى ما بين العمال انفسهم اي ما بين التدرجات الوظيفية للعمال بسبب تأثير الطبقة المهنية عند استخدام الانترنت الناتج بسبب الفارق باكتساب العلم والمعرفة فضلاً عن ذلك هناك فجوة ايضاً بين الرجال والنساء فعدم المساواة بينهم يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين فئات المجتمع .[٢١]

٥. الآثار غير الصحية الناشئة من اجهزة الاتصال (الخلوي) على الأفراد وعلى المدى الطويل كذلك الآثار البيئية الناشئة من التخلص من مكونات الحواسيب والهواتف والأجهزة التي تحتوي على مواد تكون عند اتلافها.[٢٢]

٦. عدم تكافؤ الفرص التجارية للدول أو الشركات المشاركة في التجارة الالكترونية وهذا ما يعمق من الفجوة الرقمية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية وداخل الدولة الواحدة نفسها. [٢٣]

٧. التفاوت في الكثافة السكانية ما بين الدول فنرى دول تكون ذات كثافة سكانية عالية تستطيع أنتصدر فائض من القوى العاملة المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لكن في الدول القليلة السكان والفقيرة تكنولوجيا ومعرفياً ولا يتوفر فيها الكوادر الفنية القادرة على تغطية هذا المجال فإن ذلك سينعكس بالتأكيد على مقدرة الدولة وكفاءتها اجتماعيا واقتصاديا ومعرفياً.[٢٤]

سابعاً : عناصر الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي يتكون من مجموعة من القطاعات أو المؤسسات الرقمية التي يكون فيما بينها علاقات تشابكية من خلال الشبكة العنكبوتية – شبكة المعلومات الداخلية والدولية – حيث يعد البريد الإلكتروني وصفحات المواقع هي الأساس والقاعدة العريضة لتحقيق التفاعل والترابط الاقتصادي بين مختلف المؤسسات والقطاعات الخاصة والحكومية بما فيها قطاع البنوك والتسويق التوزيع .وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية بتصميم المواقع التجارية على صفحات الانترنت من خلال الصور والفيديو وعرض كتالوجات وقوائم الأسعار والمواصفات الخاصة

بالسلع وكل ذلك يتم الكترونيا من اجل تحقيق الاهداف التجارية لتحقيق التواصل والاندماج مع الأسواق العالمية.[٢٥]

ويمثل السعي نحو تقليص التكاليف واستخدام التكنولوجيا والتطبيقات القوة الدافعة نحو استخدام الحاسبات في كل مرحلة من مراحل الحياة، لأنها أصبحت تمثل ملحة وان هذه الطريقة أدت الى ظهور ونضوج الاقتصاد الرقمي ألا ان هذه التكنولوجيا تساهم أيضاً في تسريع النمو والتجديد والابداع في تطوير البرمجيات التي تعد الأساس في دورة العمل والانتاج فقد ادى تسارع انتشار شبكة الانترنت عالميا الى نمو الاقتصاد العالمي مما شكل غط كبير على اقتصادات الدول للتنافس فيما بينها على مستوى المنظمات والمؤسسات في البيئة العالمية الجديدة التي اصبحت فيها المعارف والمعلومات الجزء الاساس للعمل والتنافس وهنا يبرز دور الدولة في دعم الباحثين ومؤسسات البحث والتطوير وتشجيعهم لتحسين ظروف الاقتصاد محليا ودولياً لذا يشتمل الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العناصر المتفاعلة ، مع بعضها حتى تجعل من الاقتصاد الرقمي فعال جدا منها:[٢٦]

١. المنتجات الرقمية : هي الصفة الاساس التي تميز الاقتصاد الرقمي ولا تشتمل على البرامج الإلكترونية والموسيقى والفيديو فقط بل تتعداه ليشمل الكتب والجرائد والمجلات الرقمية وكذلك الخدمات الرقمية التي تقدم مثل حجز تذاكر السفر والخدمات المصرفية وحتى ظهور العملة الالكترونية والخدمات الحكومية كل ذلك ادى الى ظهور المجتمعات الرقمية وان ما يميز المنتجات الرقمية هو امكانية انتاجها حسب رغبة الزبائن وان الانتاج الرقمي تكون تكلفته الحدية صفر حيثان الجزء الأكبر من تكاليفها هو التكاليف الثابتة اما التكاليف المتغيرة هي ؟قليلة جدا.
٢. المستهلكون: يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين فكل من يدخل على الشبكة العنكبوتية بعد زبون محتمل ان يستهلك السلعة الموجودة حيث بإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة بسبب وجود عدد كبير من السلع الرقمية المعروفة التي تتيح له حرية الاختيار .
٣. البائعون : وهم كل مؤسسة أو منظمة تعرض منتجاتها على الانترنت فالترويج والدعاية والاعلان يتم الكترونياً خاصة في السلع التي لا تكون مادية ملموسة بل هي مثل أمازون

دوت كوم (Amazon.com) ومنظمة ياهو (Yahoo) وان السوق هو سوق يمتاز بحرية الدخول والخروج اليه بسبب عدم وجود عوائق تمنع الدخول .

٤. المنظمات المسؤولة عن الهياكل القاعدية : أي تتمثل بالمنظمات والجهات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال وتوفير الهيئات الاستشارية من اجل مان سير العملية بجودة وكفاءة عالية .

٥. الانظمة والقوانين : أي سن الانظمة والقوانين الداعمة للاقتصاد الرقمي من اجل تقليل الآثار السلبية وحماية المستهلكين والعاملين في ظل فضاء النطاق العريض.[٢٧]

ثامناً : الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

هنالك مجموعة من الفروق ما بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي منها:[٢٨]

١. الاقتصاد الرقمي يكون ذات موارد وفيرة لا تنضب عند الاستخدام بل تزداد لان المعرفة تتزايد من خلال الممارسة والاستخدام عكس الموارد في الاقتصاد التقليدي فعند زيادة استخدامها تنقص.

٢. في ظل الاقتصاد الرقمي تلغى القيود الزمانية والمكانية بسبب وجود المؤسسات والاسواق والتي تساهم في خفض الكلفة والجهد وزيادة السرعة والكفاءة في انجاز المعاملات.

٣. العاملون في مجال التكنولوجيا في ظل الاقتصاد الرقمي يستخدمون الرموز والالكترونيات فيعملهم بدلاً من استخدام الآلات والمعدات على اساس ان المعلومات هي سلعه عامة ومشاركتها تكون مجانية لكن في نفس الوقت تؤمن لأصحاب براءات الاختراع واصحاب الملكية حماية للمنتج الذي تم اكتشافه من خلال منظمات مثل منظمة حقوق الملكية الفكرية.

٤. الاقتصاد التقليدي يكون ذات صفة محلية وتحكمه الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بكل بلد اما الاقتصاد الرقمي فان هيمنة الاقتصاد العالمي هو المسيطر اذ بات من الصعوبة تطبيق الانظمة والقوانين لان بفضل العولمة أصبح كل شيء متاح .

٥. الاقتصاد الرقمي يعتمد على الشكل التنظيمي الشبكي من خلال استخدام الانترنت وتكنولوجيا الاتصال بدل من التنظيم التدريجي وان الانتاج فيه أصبح أكثر مرونة ويعتمد على الابداع والمعرفة وتشكل الميزة التنافسية عنصر اساس دون اهمال الجودة وكذلك تزايد اهمية التعاون بين المنظمات من اجل تطوير وتوسيع حجم الأسواق والتنافس على تقسيمه .

٦. قوة العمل: في الاقتصاد التقليدي يكون الهدف الوصول الى حالة التشغيل الكامل اما في الاقتصاد الرقمي يكون الهدف الأساسي هو الوصول الى اعلى دخل من خلال اعتماد المهارات الشخصية وليس على أساس التخصص الوظيفي مما يجعله أكثر ديناميكية [٢٩]

المبحث الثاني

التجارة الالكترونية

حجم التجارة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي

في بداية السبعينيات من القرن الماضي بدأت تطبيقات التجارة الالكترونية حيث طبقتها الشركات الأمريكية من خلال اقامة شبكات خاصة بها تربط الشركات بالعملاء واعمالهم من اجل تسهيل الاتصال وتقليل العمليات الورقية والاتصال ما بين الأفراد لضمان خفض التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة العمليات لـ (٩٥%) فإن أكبر شركات الولايات المتحدة التي تمارس هذه العمليات والتي اخذت بالتوسع من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى انت إلى ازدياد الشركات المساهمة هذه التقنيات وتحويلها من مؤسسات مالية إلى مصانع وبائعي التجزئة ومؤسسات خدمية. أما في مطلع التسعينيات فقد تطورت تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) وادى إلى زيادة استخدام الانترنت بشكل موسع في جميع دول العالم لذا فإن تزايد اعداد المستخدمين ادى الى تزايد حجم المعاملات الي تتم بطريقة الكترونية مما انعكس على نمو وتطور التجارة الالكترونية ولمختلف القطاعات الاقتصادية (السلعية الخدمية بيع شراء تسويق .... الخ). فالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) يشير حسب احصاءاته إلى أن عدد المستخدمين للأنترنت بلغ عام ١٩٩١ تقريباً (٤.٥) مليون مستخدم ثم تضاعفت الاعداد إلى (٦٠) مليون مستخدم عام ١٩٩٦ ويتوقع أن يزداد عدد المستخدمين إلى (٦٠٠) مليون مستخدم. وتشير الاحصاءات التي أوردتها مؤسسة (Emarketr) إلى أن عدد مستخدمي الانترنت بلغ (٤٤٥.٩) مليون مستخدم وتوقعت ان يصل العدد إلى (٧٠٩١) عام ٢٠٠٤ وقد صاحب هذا التزايد في اعداد المستخدمين للانترنت الى نمو حجم التجارة الالكترونية والجدول الآتي يواج مقدار نمو التجارة الالكترونية حسب مصادر مختلفة[٣٠].

اولا : قطاع التجارة الالكترونية

تعد التجارة الالكترونية احدى نتاجات الاقتصاد الرقمي ،ومن السمات البارزة له فضلا عن بقية الاعمال الالكترونية الأخرى مثل (التعليم الالكتروني، الحكومة الالكترونية ، التسويق الالكتروني....الخ) وقد ساعدت مجموعة من المتغيرات في نهوض وتطور التجارة الالكترونية مثل العولمة والتحرر والانفتاح وعمليات الخصخصة وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لهذا السبب تم التركيز بصورة خاصة على التجارة الالكترونية كونها تعتمد على نظام معلوماتي ونظام الكتروني وهذان النظامان يشكلان الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي من خلال وسائله المعتمدة مثل الفاكس والبريد الالكتروني وشبكة الانترنت لان التجارة الالكترونية ساهمت في تحويل شكل السوق من السوق المحلي الى السوق العالمي المفتوح المواكبة للتطورات التي رافقت التجارة من الاقتصاد الجديد الذي ساهم في إزالة العقبات الجغرافية ما بين البلدان.

١. نشأة قطاع التجارة الالكترونية في عام ١٩٧٠ ظهر أول تطبيق لمفهوم التجارة الالكترونية فقد تم التحويل النقدي للأموال بطريقة الكترونية من منظمة الى أخرى وكانت هذه الطريقة من المؤسسات والشركات المالية الكبرى بعدها توسع هذا المفهوم ليشمل عمليات نقل وارسال الوثائق الكترونياً ، وبعد عام ١٩٩٥ أصبحت معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة لها موقع الكتروني اما في عام ١٩٩٩ دخلت تطبيقات جديدة للتجارة الالكترونية تشمل منظمات الاعمال للأعمال وكذلك منظمات الاعمال لموظفي الشركات.[٣١]

ان انتشار الانترنت بهذه السرعة بعد العامل الأساس وراء التقدم وهذه السرعة لم يسبق لها مثيل مقارنة بوسائل الاتصالات والتكنولوجيا السابقة فقد وصل عدد مستخدمي الراديو الى (٥٠) مليون مستخدم خلال ٣٥ سنة اما مستخدمي الحاسوب وصل الى (٥٠) مستخدم خلال ١٦ سنة في حين وصل مستخدمي التلفزيون الى (٥٠) شخص خلال ١٣ سنة لكن نفس هذا العدد من المستخدمين للأنترنت تم خلال (٤) سنوات فقط، على هذا الأساس فان الانترنت والتجارة الالكترونية يشكلان قوة دفع غير مباشرة للتجارة كذلك فان التقدم التكنولوجي للمعلومات قد وسع من نطاق الخدمات للتعامل الدولي مما جعل النظرة لقطاع الخدمات كنشاط تنخفض فيه الانتاجية الى قطاع اساسي لان الانترنت يقدم تسهيلات للتجارة ويؤمن لها اتصالات أسرع وبكلفة اقل فنقل وارسال الوثائق والبيانات وتقديم الخدمات الاستشارية التي يمكن نقلها بالفاكس

او البريد الالكتروني ومن خلالها يتم تسوية حسابات المعاملات بين الطرفين بعد الحصول على الخدمة من دون الحاجة الى انتقال اي من الطرفين من مكان لآخر [٣٢].

إن استخدام التجارة الالكترونية له تأثير على سلوك الافراد والمنشآت والنشاط الحكومي فالأفراد والحكومات ستجد نفسها أمام ثورة اقتصادية جديدة تتطلب وسائل متطورة للقيام بالمعاملات التجارية لأنها ستعمل على تغيير الطريقة التي سيعمل بها الاقتصاد، لأن هذه التحولات سيكون تأثيرها ليس على التجارة والاقتصاد بل على الانظمة والقوانين مثل قانون الضرائب والملكية الفكرية وعلى القطاع الحكومي والقطاع الخاص والعلاقات الاقتصادية بين الدول فترى في السنوات المالية بدء الاهتمام بهذا النوع من التجارة وصدور قوانين واحكام جديدة لتنظيم التجارة الالكترونية مثل مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد عام ١٩٩٨ وكذلك مؤتمر شركاء في التنمية الذي عقد عام ١٩٩٨في فرنسا ودخول العديد من الدول في اتفاقيات ثنائية لوح المبادئ المشتركة بخصوص التجارة الالكترونية كما يوجد اهتمام من قبل المنظمات الدولية مثل الأونكتاد والأمم المتحدة فقد أعدت الأمم قانون يحكم التجارة الالكترونية عام ١٩٩٨ لان الكثير من السلع والخدمات التي يتم تسويقها عبر المعاملات الالكترونية هي عبارة عن سلع وخدمات غير مادية مثل (خدمات سياحية وخدمات حجز والعاب وخدمات قانونية وعقارية وخدمات متعلقة بالصحة والتعليم والادارة).[٣٣]

٢- مفهوم التجارة الالكترونية

التجارة الالكترونية كمفهوم يتكون من مقطعين هما التجارة (commerce) وهذا المفهوم يعبر عن نشاط تجاري واقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات وفقا لقواعد ونظم متفق عليها ، اما الالكترونية (Electronic) ويقصد به اداء النشاط التجاري باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل شبكة الانترنت والأساليب الالكترونية.[٣٤]

فالتجارة الالكترونية هي كل عمليات الاعلان والتصريف للبضائع والخدمات ثم تنفيذ عمليات الصفقات وأبرام العقود ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد القيمة الشرائية عبر شبكات الاتصال مثل الانترنت او أي وسيلة أخرى تربط بين البائع والمشتري.[٣٥]

او هي عبارة عن مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات ببعضها البعض وبين المشروعات والافراد وبين المشروعات والادارة.[٣٦]

٣- التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية

ان مفهوم التجارة الالكترونية يختلف عن الاعمال الالكترونية لأنها اوسع نطاقاً واكثر شمولية من التجارة الالكترونية، فالأعمال الالكترونية تعني العلاقة بين طرفين من العمل وتمتد لسائر الانشطة الادارية والانتاجية والمالية والخدمية وهي تتمثل بالعلاقة بين المورد والزبون، لأنها تمتد لعلاقة المنشئ أو الشركة بوكلائها وموظفيها وعملائها كما تمتد الى انماط اداء العمل والرقابة عليه ويدخل من مفهوم الاعمال الالكترونية (التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية، خدمات الحكومة الالكترونية، شركات التامين الالكترونية، السياحة الالكترونية)، في حين تعد التجارة الالكترونية نشاط تجاري يشمل تعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها باليات تقنية و من بيئة.[٣٧]

٤- اهمية التجارة الالكترونية

للتجارة الالكترونية أهمية كبيرة تتجسد بالنقاط التالية:[٣٨]

أ- تعد التجارة الالكترونية اهم وسائل التجارة الدولية في الاقتصادات العالمية خاصة المتقدمة والتي تساهم في رفع معدلات نموها ،لأن التجارة الالكترونية تعتمد على الانترنت بالدرجة الاساس في كل تعاملاتها التجارية ونظراً لتركز مستخدمي الانترنت في الدول المتقدمة فنراها قد حققت (٨٠%) من مجموع المبادلات التجارية العالمية.

ب- التجارة الالكترونية تسمح بتخفيض المخزون من خلال استعمال عملية السحب في نظام ادارة سلسلة التزويد بالإسافة الى تقليل المخاطر المرتبطة بتراكم المخزون من خلال تخفيض الزمن الذي يستغرقه معالجة البيانات أو المعاملات المرتبطة بالطلبيات .

ج- التجارة الإلكترونية هي أحدى الاليات الهامة التي تعتمد عليها عولمة المشروعات التجارية والانتاجية والبورصات والبنوك مما ادى الى سهولة اداء المدفوعات الدولية المترتبة على الصفقات التجارية بواسطة النقود الالكترونية المقبولة الدفع عالمياً وخلال فترة زمنية قصيرة.[٣٩]

د. تعزيز الشفافية الاقتصادية في الاسواق عن طريق عرض الكتالوجات عبر الشبكة العنكبوتية ويتم ايضاح الاسعار وانواع السلع ومنشئ انتاجها وذكر كل معلومة يحتاجها المشتري عن السلع التي يرغب باقتنائها.

هـ – اختصار الوقت والجهد في انجاز المعاملات فبحسب الشركة الاستشارية (IDC) المختصة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنه بسبب عدم الكفاءة المتعلقة بالوصول الى الوثائق فان ذلك يكلف أي مؤسسة ما من توظيف (١٠٠) عامل معرفة اي ما مقداره تقريباً (٢,٥) مليون دولار في السنة، لأن العاملين يضيعون ما يقارب ثلاث ساعات يوميا في التفتيش عن المعاملات.[٤٠]

و– تجاوز حدود الدولة ففي السابق كانت الشركات تتعامل مع عملاء محليين فقط وان كانت لديها الرغبة في التعامل عملاء دوليين فان ذلك يحملها مصاريف كبيرة وغير مضمونة العائد اما فيظل الثورة الرقمية فأصبح بإمكان الشركات ان تعرض سلعها وخدماتها للعملاء في كافة انحاء العالم دون اي تكلفة فخلق السوق العالمية وتجاوز الاسواق التقليدية جعل العالم سوقاً مشتركة مفتوحة أمام الجميع بغض النظر عن فرق الزمان والمكان.[٤١]

٥– اشكال التجارة الالكترونية

تقسم التجارة الالكترونية حسب طبيعة العلاقات بين الشركاء او حسب نوعية التعاملات والشكل (١) يوضح ابرز الاشكال في ظل التجارة الالكترونية حسب الشركاء.

شكل (١) الأشكال الأساسية للتجارة الالكترونية حسب الشركاء

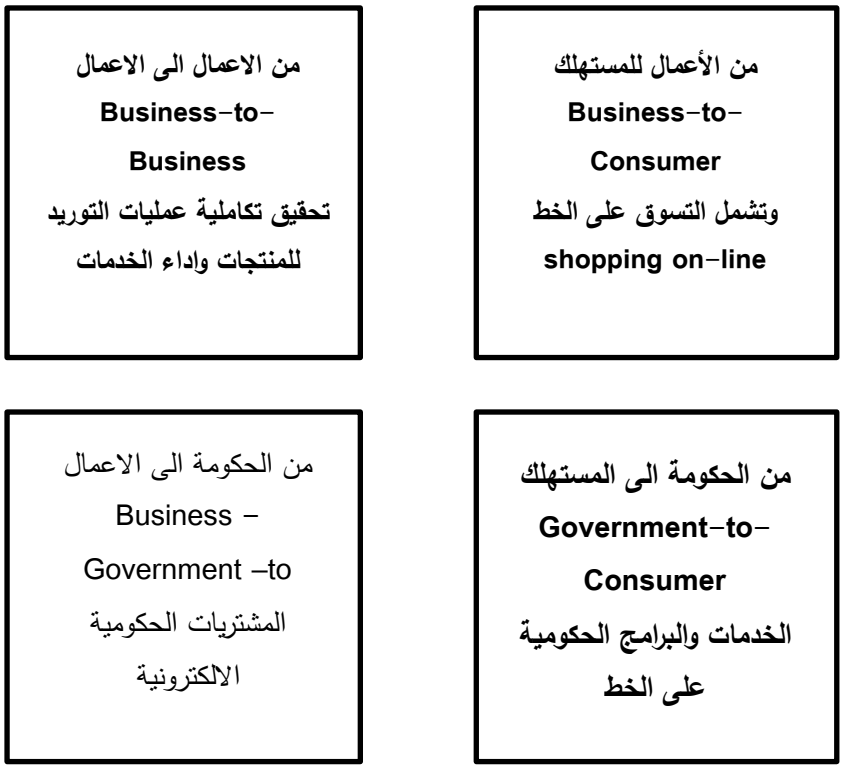

المصدر: احمد عبد الخالق والتجارة الالكترونية والعولمة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات) ،القاهرة ، مصر، ٢٠٠٠،ص٤٥.

أ- من الاعمال الى الاعمال : business to business (B2B)

هي علاقة بين اطارين من اطارات العمل التي تعتمد على الشبكة كوسيلة لإدارة نشاطها ولإنجاز علاقاتها المرتبطة بالعمل وهي تتم بين مؤسسات الاعمال بعضها مع البعض الآخر مستعينة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتقديم طلبات للموردين والعار اين للسلع وتسليم الفواتير واتمام عمليات الدفع.

ب. من الاعمال الى المستهلك : business to costumer (B2C)

هذا النوع من التجارة الالكترونية يمثل البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي وهذا النوع توسع بشكل كبير مع ظهور الشبكة العنكبوتية (الانترنت) فهناك ما يسمى بالمراكز التجارية للتسوق وهي تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات لصالح المؤسسات وهي تقوم بتنفيذ

العمليات التجارية من بيع وشراء عن طريق الانترنت وسيتم الدفع بطرق مختلفة مثل بطاقات الائتمان أو الشبكات الالكترونية او نقد عند التسليم.[٤٢]

ج- التجارة بين الحكومة والمستهلك : Government to Costumer(G2C)

هذا النوع من التجارة يتم بين المستهلك والادارات المحلية مثلا ان يقوم المستهلك بدفع المستحقات(الضرائب) الكترونيا دون الحاجة للرجوع الى الدوائر الحكومية.

د- بين مؤسسات الاعمال والحكومة : Business to Government (B2G)

هنا تقوم الحكومة بعرض الاجراءات واللوازم والرسوم ونماذج المعاملات على شبكة الانترنت ثم اجراء المعاملات الكترونيا من غير ان يكون هناك تعامل مع مكاتب المؤسسات والدوائر الحكومية وهذا النوع هو حديث قياسا بالأنواع السابقة ألا أنه سوف يتطور بشكل اوسع اذا قامت الحكومات باستخدام اوسع للتجارة الالكترونية.[٤٣]

أما القسم الآخر من اشكال التجارة الإلكترونية الذي يتم من خلال التعاملات ما بين الشركاء هي:[٤٤]

٣- تطبيقات المشاركة : Peer to Applications(P2A)

هذه التطبيقات تسمح لمستخدم الحاسوب المشاركة في الحصول على المعلومات والتعاون مع مستخدم آخر على الانترنت لإجراء العمليات عليها والتعديل وهي يمكن استخدامها في(B2B,B2C,C2C) كونها تسمح للمستخدمين مبادلة الملفات مثل الموسيقى أو الفيديو او البرمجيات الكترونيا وبصورة مباشرة.

- التجارة عبر الهاتف المحمول : mobile Commerce (M-Commerce)

هنا تتم ممارسة الانشطة وتطبيقات التجارة من خلال الاجهزة اللاسلكية (الهاتف المحمول) فهي تمكن المستخدم من اجراء عملياته البنكية عبر المحمول هذا فضلاً عن ظهور تطبيق جديد(خدمة جديد) وهو تحديد الموقع عبر الهاتف المحمول.

- **التجارة الالكترونية من المنظمة الواحدة: Intrabussiness (ES)**

هذا النوع من التجارة يتضمن الانشطة والعمليات الداخلية للمنظمة والتي تشمل تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات ما بين الفروع التابعة للمنظمة وهي تشمل أنشطة عمليات التدريب لموظفي المنظمة.

- **تجارة المنظمة مع الموظفين :Business to employees (B2E)**

هذا النوع من التجارة تقوم فيه المنظمة بتوفير الخدمات والمعلومات والمنتجات لموظفيها فحسب.(٥) التجارة التحالفية :

(٥) التجارة التحالفية: Collaborative Commerce (C2C)

من خلال شبكة الانترنت والحاسوب يمكن لمجموعة من الاشخاص من الاتصال والتعاون فيما بينهم من اجل تصميم منتج أو أجراء عمليات تنظيمية مباشرة.

٦ - عوامل نجاح التجارة الالكترونية:

لأجل نجاح الشركات التجارية التي تتبنى التجارة الالكترونية لابد من توفر مجموعة من العوامل:[٤٥]

- البنية التحتية المناسبة من أجهزة الاتصالات والكمبيوتر وهي أجهزة اخرى رورية لممارسة التجارة الالكترونية.
- موقع مصمم بشكل ملائم من حيث السرعة والكفاءة.
- خدمات دعم الزبائن.
- الادارة الجيدة والأمن والثقة.
- موظفي ذوي كفاءة عالية وخبرة.
- المعرفة والوعي بالقضايا القانونية.
- استراتيجية مناسبة للتخطيط والتسويق.
- التمويل المالي الكافي.
- تجارة مبنية على نموذج شامل.

٧ – الآثار السلبية للتجارة الالكترونية

هناك جملة من الآثار السلبية الناجمة عن التعامل بالتجارة الالكترونية منها :[٤٦]

(أ) الفرد الذي يطلب السلعة لا يتمكن من لمسها أو معاينتها فهو يتعرف عليها من خلال الصور والمعلومات التعريفية المدونة.

(ب)حدوث عمليات نصب واحتيال بسبب صعوبة التحقق من شخصية المتعاملين كذلك انعدام الثقة الكاملة في استعمال البطاقات الائتمانية والخوف من عمليات القرصنة.

(ج) بعض السلع من المستحيل فحصها مثل الاطعمة القابلة للتلف ولان بعض السلع تكون ذا تكلفة مرتفعة مثل المجوهرات والتحف النادرة التي يكون فيها امكانية الغش كبيرة.

(د) صعوبة تكافؤ قواعد البيانات ونظم برامج تشغيل العمليات الجارية المصممة للتجارة التقليدية مع نظم البرامج الخاصة بالتجارة الالكترونية وهنا تواجه الشركات الكثير من العراقيل والمشاكل.

(ذ) بعض المستهلكين لديهم مخاوف من ارسال ارقام بطاقاتهم الائتمانية على الانترنت بسبب عدم معرفتهم أو جهلهم تماما للطرف المقابل الذي يتعاملون معه.[٤٧]

(هـ) الافتقار إلى المعايير والمقاييس الدولية المستخدمة في التجارة الالكترونية لكن في السنوات الاخيرة ظهرت طرق جديدة للتغلب على المقاييس في تقليل المعلومات بين مختلف انظمة الكمبيوتر مثل استخدام لغة برمجة (برتوكول) لنقل المعلومات المشفرة بين مختلف انظمة الحاسبات الالكترونية.

(و) تكاليف الاشتراك في الانترنت لبعض الدول ما زالت مكلفة جدا وغير كفؤة الى ذلك فان بعض الحكومات تصدر قوانين تمنع أو تقلل من فرص التعاون الدولي.

(ي) بعض المستهلكين يرفض التغيير والتحول من نمط التجارة الفيزيائية (اللمس باليد للسلعة) الى التجارة الالكترونية كما أنهم يرفضون التحول للتعاملات اللاورقية والعقود الالكترونية.[٤٨]

٨- مخاطر التجارة الالكترونية

هنالك العديد من المخاطر التي تواجه التجارة الالكترونية منها: [٤٩]

(أ) مخاطر حكومية : تتمثل في طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات التي لها تأثير مباشر او غير مباشر على انتشار التجارة الالكترونية ومن هذه السياسات اصرار بعض الحكومات على مباشرة ادارة البني التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية البرية والبحرية مما يجعلها متدنية الكفاءة ومرتفعة التكاليف وبالتالي لا تتناسب مع بنية التجارة الالكترونية كذلك فان بعض الحكومات لا تقدم الدعم لمشاريعها الوطنية وبالتالي فان ارتباط هذه المشاريع بالأنترنت لن يحقق لها اي نجاح.

(ب) مخاطر تشريعية وقانونية: ان التشريعات والقوانين المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية تعتبر احد اهم البنى التحتية لقيام ونمو التجارة الالكترونية وان الدول النامية والمتقدمة تواجه على حداً سواء هذه المشكلة في كيفية و ع التشريعات والقوانين التي تتلائم مع التجارة الالكترونية ففي المرحلة التي تسبق عملية التعاقد تظهر العقبات تتمثل بمدى مصداقة المشتري بوجود الموقع والسلعة أو الخدمة ومشروعية ما يقدمه الموقع من حيث ملكية مواده اما في مرحلة ابرام العقد تظهر مشكلتان الأولى هي مدى وثوق كل طرف من وجود الطرف الآخر وهنا لابد من وجود طرف محايد يقوم بعملية التوثيق اما المشكلة الثانية هي مدى حجية العقد الالكتروني ومدى قبوله في الاثبات ومن هنا ظهرت فكرة التوقيع الرقمي، اما في المرحلة الثالثة وهي مرحلة تنفيذ العقد من تسليم وتسلم السلعة فهنا قد تثور مشكلة التأخير أو الاخلال بمواصفات الاتفاق بالإضافة الى تحديات اخرى مثل امن المعلومات وحماية الانشطة من مخترقي الحاسوب والشبكات.

(ج)الافتقار الى المعرفة والخبرة التقنية داخل المؤسسة هذا يمثل احد العقبات الرئيسة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية التي تحاول أن تتطور وتنمو في مجال التجارة الدولية والتجارة الالكترونية.[٥٠]

(د) مشكلة الجباية للتجارة الالكترونية: تحدث مشكلة الجباية بسبب عدم توافق التعاملات الالكترونية مع مبدأ الجباية التقليدية وهذا يرجع الى اختلاف اماكن المتعاملين والجدل الدائر

هل ان الضريبة تفرض على البلد المصدر أو المستورد فالضرائب تفرض على المقيمين في البلد اما غير المقيمين فان مقدار الضريبة يكون على الدخل

خصائص التجارة الالكترونية :

١. توفير المصاريف الخاصة بالشركة.
٢. التواصل الفعال مع العملاء .
٣. ميزة التنوع .
٤. توفير الوقت والجهد .
٥. زيادة الارباح .

المبحث الثالث

العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية

يتكون الإقتصاد الرقمي يتكون من عنصرين أساسيين الأول هو الأعمال الإلكترونية والثاني التجارة الإلكترونية، ومنهما تتفرع المكونات الفرعية للإقتصاد الرقمي.

تعكس الأعمال الإلكترونية التحول في أداء الانشطة من الطريقة التقليدية إلى الإلكترونية، ويندرج تحتها عدة أمور منها الإدارة الإلكترونية وهي تنفيذ وظائف وأنشطة وممارسات الإدارة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وعلى رأسها الحاسوب، وتنقسم الإدارة الإلكترونية إلى الإدارة الداخلية والإدارة الخارجية الأولى تتعلق بتنفيذ الأعمال الإدارية والأنشطة الإدارية داخل المنظمة ، و الثاني يتعلق بتنفيذ وإدارة الخدمات الخارجية للمنظمة .الجزء الاخر من الاعمال الالكترونية هو الأرشفة الإلكترونية ويقصد به استخدام تطبيقات الأرشفة الإلكترونية لحفظ وارشفة الأعمال والوثائق على أجهزة الحاسوب . آخر أجزاء الأعمال الإلكترونية هي الخدمات ويقصد بها تقديم وتنفيذ الخدمات إلكترونياً وعلى مدار الساعة ، ومنها الخدمة الحكومية الإلكترونية وغيرها.

أما المكون الثاني من الاقتصاد الرقمي فهو التجارة الإلكترونية وتعرَّف على أنها تنفيذ النشاط الإقتصادي من بيع وشراء وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات ما بين أطراف النشاط الإقتصادي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط ويندرج تحت التجارة الإلكترونية عدة مكونات من أهمها الشراء والبيع الإلكتروني الذي يقصد به تنفيذ النشاط المسؤول عن شراء أو بيع وتوفير السلع والخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية. كما أن التسويق والإعلان الإلكتروني يلعب دوراً مهما في تلك العمليات ويمكن أن تتم عمليات التجارة من خلال وساطة تجارية وبنوك إلكترونية كذلك. وأخيراً يبرز دور المحاسبة والرقابة الإلكترونية في عمليات التجارة لزيادة فعالية الرقابة تعزيزا لمبدأ الإفصاح[٥١].

ساهمت تكنلوجيا المعلومات والاتصال في إحداث تأثير على التجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي على حد سواء من خلال إقرار قوانين جديدة لم تكن سابقا موجودة وظهرت علوم جديدة ومعايير جديدة للعمل في العالم الافتراضي العابر للحدود كمعايير مكافحة الهجمات

السيبرانية وانتهاكات حقوق الملكية الفكرية وبعض القواعد التي تمنع الاحتيال على الانترنت والتجارة الالكترونية وحرية حركة البيانات وتخزينها واستخدامها ، إن تأثير التجارة الالكترونية ايجابيا على النمو الاقتصادي للبلد ويساهم في تسريع وتيرة إندماج الاقتصااد المحلي بالاقتصاد العالمي[٥٢].

إن تأثير رقمنة الاعمال التجارية ومنه رقمنة الاقتصاد يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومما لاشك فيه فإن زيادة مستوى رقمنة الاعمال تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستخدام السليم لرأس المال البشري والمواد الطبيعية وتراكم القدرة الانتاجية في الصناعات فلطاما كانت العلاقة راسخة ما بين الاقتصاد الرقمي الذي هو تراكم للتجارة الالكترونية وبين النمو الاقتصادي من الناحية النظرية حيث يساهم الاقصاد الرقمي في تشجيع التجارة والتي بدورها تساهم في اعادة تخصيص راس المال فتميل البلدان الى الحصول على ميزة نسبية لأنها تتخصص في التنمية والتصدير الى شركائها التجاريين مما يعزز النمو الاقتصادي فرقمنة الاقتصاد لها تأثير ايجابي كبير على التجارة الخارجية كماأن نمو التجارة الخارجية يعتمد وبشكل كبير على على الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي حيث يساهم الاقتصاد الرقمي الذي يعمل بشكل جيد على تخفيض التكاليف المعاملات الادارية والتجارية والتسليم الفعال لراس المال والوصول السريع الى العملات الاجنبية وإلى الاسواق ونقل المعلومات والبيانات التجارية بشكل اسرع وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي[٥٣].

وجدت الدراسات الاكاديمة أن تأثير الرقمنة ساهم بشكل كبير في زيادة حجم التجارة الدولية كما ان تطبيق الرقمن على مستوى المنظمات يمكن أن يعزز ويدفع المنظمة الى الإتجاه للتصدير كماان تطبيق الرقن يساهم ف خفض التكاليف الثابتة والمتغيرة في التجارة كما أن تطبيقها يساهم وبسكل فعال في التغلب على حواجز المعلومات ويخفض من تكاليف عمليات البحث والمطابقة في العمليات التجارية كما أنها تقلل من تكلفة الاتصالات بين مختلف الجهات فمن خلال رقمنة العمليات التجارية يستطيع كل من البائع والمشتري في بلدي الاستيراد والتصدير من الحصول على معلومات السوق واتجاهات وكذلك اجراء عمليات المطابقة كما أن تطور عمليات البحث عبر الانترنت ساهم في امكانية البحث عن منتجات محددة وبكفاءة عالية كما أن تطبيق التكنولوجيا ف العمليات التجارية في البلدان المستوردة تمكن الشركات في البلدان المصدرة من خفض كلفة عرض وترويج منتجاتها في البلدان المستوردة من خلال التسويق عبر

الانترنت وأيضا تساهم من تخفيض تكالي الاتصال المباشر وجها لوجه دون قيود زمانية أو مكانية كما ان رقمنة العمليات التجارية تساهم في تخفيض تكلفة الائتمان لكلى طرفي العمليات التجارية[٥٤].

إن مستقبل الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية يتطلبان فهما جيدا للراسمالية الرقمية الدولية كونها شكل من اشكال الاقتصاد السياسي حيث ظهرت في العصر الراهن مصطلحات مختلفة تعبر عن تحويل البيانات الى سلاسل القيمة وملكية الانظمة الرقمية التي تهيمن على المنصات أوالرسامالية اسيبرانية وبنية الانترنت والشبكة العالمية فراسمالية البيانات لعبت دورا مهما في ومركزيا في اقتصاديات المعرفة والمعلومات .

إن التجارة الالكترونية غيرت وأثرت بصورة كبيرة في الاقتصاد من خلال زيادة حجم التجارة ونطاقها وسرعتها، من خلال توسيع الأسواق العالمية وتمكين الشركات من استخدام التقنيات الرقمية للدخول في أسواق جديدة، وتسهيل المدفوعات الإلكترونية والاستفادة من الخدمات السحابية، وتشجيع المزيد من آليات التعاون والتمويل الجماعي فهي تتقدم وبصورة كبيرة . لقد أصبحت وسيلة لزيادة حجم الأسواق العالمية على حد سواء للسلع والخدمات المادية، كما وفرت إمكانية تعزيز سلسلة التوريد الخضراء والتصميم المستدام. فعلى سبيل المثال تتمتع تقنيات blockchain الجديدة بالقدرة على الاستغناء عن الوساطة في الخدمات المصرفية الرئيسية بما في ذلك أنظمة التخليص والتسوية، وجمع الأموال، والأوراق المالية، والقروض والائتمان، وتحويل النظام البيئي للخدمات المالية بصورة كبيرة. لقد عززت من تكوين رأس المال من خلال التمويل الجماعي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه التقنيات أيضا على تسريع وتأمين عملية شراء وبيع وتداول الأسهم بشفافية كبيرة وقابلية للتدقيق. كما ظهرت العملات المشفرة، والأنشطة القائمة على العقود مثل الوصايا، والمحاسبة، والتأمين، والسفر وتتبع السيارات وتأجير السيارات، والنقل بالشاحنات وتتبع الشحنات، وتبسيط مخزون قطع الغيار، والتفاعلات المباشرة بين المورد والمستهلك في مجال الفنادق ، وإنترنت الأشياء الصناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وإدخال تحسينات على إدارة المشاريع في الهندسة المعمارية والعقارات، بالإضافة إلى إدارة الرعاية الصحية وإجراء أبحاث وتجارب سريرية أكثر فعالية. هناك تطور كبير و واسع في التاجرة الالكترونية وفي مختلف القطاعات فمن خلال ما توفره تقنية blockchain وتوفير سجلات غير ورقية وتتبع للبضائع والمواد وتوسع استخدامها في ادارة البريد والزراعة والتعدين

وانظمة البيع بالتجزئة ومع احتمال تطوير منصات تجارية قائمة على الذكاء الاصطناعي فان شكل التجارة المحلية والعالمية على حد سواء سيغير جذريا مما سينعكس بصورة كبيرة على شكل الاقتصاد[٥٥].

الاستنتاجات

١- الشرار البلدان المتقدمة بالهيمنة على مؤشرات الاقتصاد الرامي ويتضح ذلك من خلال الامكانات العلمية والتقنية المتمثلة بأعداد الباحثين وبراءات الاختراع وعدد مستخدمي الانترنت وحجم التجارة الالكترونية.

٢- تصاعد معدلات نمو التجارة الالكترونية في بلدان العينة وتراجع معدلات نمو التجارة التقليدية مما أسهم إيجاباً في تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٣- وجود اثر موجب ومعنوي لتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي من خلال زيادة استخدام المؤشرات الرقمية وهذا ما اتضح من خلال القياس الاقتصادي وكل ذلك ساهم في توليد القيمة المضافة من خلال زيادة الانتاجية العوائد الانتاج وخلق فرص عمل جديدة وكذلك فإن انتشار المعرفة من خلال استخدام الانترنت سيساهم في تحسين المنتجات القائمة وانتاج منتجات جديدة.

٤- على الرغم من اختلاف التسميات الخاصة بالاقتصاد الرقمي الا ان جميعها تؤكد على اهمية المعلومات والاتصالات في أحداث التغييرات المطلوبة في الاقتصاد الرقمي فهو الغي الحواجز والمسافات من خلال المنتجات الرقمية وبذلك تحول النشاط الاقتصادي من تقليدي إلى التراضي.

٥- أحدث الاقتصاد الرقمي في بدايات تطبيقه بطالة هيكلية الا انها استوعبت لاحقا من خلال زيادة فرص العمل التي وفرتها هذه التطبيقات.

التوصيات

١- اعطاء الأولوية لقطاع تقنية المعلومات في اعداد برامج التعليم وانشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات وتعزيز الاستثمار في هذا القطاع واعداد كوادر بشرية مؤهلة لإدارة هذه التقنيات الجديدة.

٢- اعداد مناهج اكاديمية على مستوى الجامعات ترعى عملية تطوير التقنيات الرقمية على أن تدخل ضمن المناهج الدراسية والتدريبية فضلا عن دعم اسعار اجهزة الحاسب وتخفيض كلفة الاتصالات.

٣- السعي نحو ردم الفجوة الرقمية بين الدول المعنية والدول المتقدمة عبر الاهتمام بالبنى التحلية للقيام بعمليات الاتصال وزيادة الوعي بأهمية هذه التكنولوجيا.

المصادر والمراجع

(١)معجم المعاني الجامع ، ٢٠١٤، على الموقع http://www.almaany.com20)

(٢)تقرورت عيد ، متناوي عيد، الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية، ٢٠١٣ ،ص ١.

(٣)رحيم حسين مناصريه رشيد مواقع الاقتصاد المعرفي والرقمي وتأثيراته على تنافسية المؤسسة، موقع مدار على الخط ،٢٠٠٧ ،١.متاح على الموقع http://www.madarre.search.com

(4)Nirvikar Singh, The Digital Economy: An Overview, 2004, p:7.

(٥)جمال داود سلمان ، اقتصاد المعرفة ، المكتبة الوطنية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، عمان ، الاردن ،٢٠٠٩، ص١٧.

(٦)عيشوش عواطف ، اقتصاد المعلومة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عيد خيضر بسكرة – كلية الاقتصاد وعلوم التسيير وعلوم التجارة،٢٠٠٨– ٢٠٠٩ ،سر ٢٤،

(٧)ويكيبيديا الموسوعة الحرة ٢٠١٤ ، متاح على الموقع http//www.ar.wikipedia.

(8) OECD,Measuring the Internet Economy A contribution to the Research Agenda, 2013, p:12.

(٩) ديفيد هافيات ، سياسة المنافسة في الاقتصاد الرقمي ، ٢٠١١ ، ص٤ . http://www.digecon.info

(١٠)تطار محمد منصف ، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية ، مجلة العلوم الانسانية – بسكرة العدد (٢) ٢٠٠٢ ، ص١٨٦.

(١١)محمد محمود يوسف، اقتصاد مدن المعرفة : خصائص وتحديات التجربة المصرية نموذجا – الشبكة العربية العالمية ٢٠١٣ ، ١٣.

(12) Wanda J.Orlikowski and C. Su Zanne Iacono, The Truth is out there : An Enacted View of the Digital Economy ,2011,p:22.

(13)OECD , Ensuring the Global Participation in the internet Economy for Development ,2013 , p(17) .

(14)OECD , OP.Cit ,2013 p[18]

(15)Don Tapscott, The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence, 2014,p:4.

(١٦)محمد جبار طاهر الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر انموذجا ، بحث مقدم إلى جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بدون سنه ، من ٤

(17)Lester Henry, PhD, The Digital Divide, Economic Growth and Potential Poverty Reduction, The Case of the English Caribbean, University of the West Indies. St. Augustine 2013, p:5.

(١٨)الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، أقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار في البلدان العربية ،نيويورك ٢٠٠٥، ص٦.

(١٩)حسن الشريف ، العرب وثورة المعلومات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد(٤٤) ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٨٥.

(20)Understanding the challenges of the Digital Economy: The Nature of Digital Goods, Imperial College London,

(21)Sue Willis & Bruce Tranter, Beyond the Digital Divide: Socio-Economic Dimensions of internet Diffusion in Australia. university of Tasmania, Australia ,2002.p(8).Lester Henry, op.cit, p 8.

(٢٢)الاتحاد الدولي للاتصالات ، اتجاهات الإصلاح في الاتصالات ، تفعيل عالم الغد الرقمي ٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١١، ص ٢٤.

(23)Lester Henry, op.cit, p 8.

(٢٤)مجلة المعلوماتية ، البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وامال المستقبل ، العدد التاسع ، ٢٠١٣ ص٤. على الموقع: http://www.infomag.news.sy/index

(٢٥)فريد راغب النجار التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع .الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص(٩٣).

(٢٦)فارس رشيد البياتي، اقتصاديات برمجيات نظم المعلومات الأكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠٠٨ ص ١١.

(27)Efraim Turban, and others, Information Technology for Management: Transforming Organizations in the Digital Economy, 2006, p (32).

(٢٨)كمال المنصوري ، عيس خليفي ، الدماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد (٤) ، ٢٠١٤، ص ٥٤.

(٢٩)فاتح مجاهدي، الاقتصاد الرقمي ومتطلباته ، الجزائر ٢٠١٣ ، ص٤

(٣٠) عابد بن عابد العبدلي، مصدر سابق، ص١١.

(٣١)محمد نور صالح ، سناء جودت خلف ، تجارة الكترونية ، الطبعة الأولى ، عمان، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦.

(٣٢)فاروق احمد يونس ، تطور التجارة الالكترونية اليوم ..وغدا، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد العدد (١٤) ، ٢٠٠٢، ص١٢٠.

(٣٣)زايري بلقاسم ، طوباش علي، طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها المتعددة ، العرب وثورة المعلومات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ ص ٥٩.

(٣٤)محمد بن بوزيان ، عائشة بلحرش التجارة الالكترونية في الجزائر الفرس والتحديات، الجزائر، ٢٠١٣،ص٢. http://www.tas-wiki.com/tw411.html.

(٣٥)محمد رشيد الغالبي ، وسائل الائتمان التجاري وادوات الدفع ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠، ص ٧.

(٣٦)مدحت رمضان ، الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية – القاهرة ،٢٠٠١ ص ١٢.

(٣٧)خالد ممدوح ابراهيم، حماية المستهلك في المعاملات الالكترونية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧ ، ص ١٠.

(٣٨)هيثم عبد الله مسلمان اقتصاديات التجارة الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة الامارات العربية المتحدة) مجلة العلوم الاقتصادية ، البصرة ، العدد (١٥) ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤.

(٣٩)منتدى ستوب ، وسائل الدفع الالكترونية ،٢٠١٤، ص٣. http//www.form.stop55.com

(٤٠)ستار جبار خليل البياني الأهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وامكانية تطبيقها في العراق ، ٢٠١٣ ، ص ٢٦٧.

(٤١)محمد عادل عبد العزيز التجارة الالكترونية والفكر المحاسبي الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص١٧.

(٤٢)أحمد عبد الخالق والتجارة الالكترونية والعولمة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية (بحوث ودراسات القاهرة ، مصر ،٢٠٠٠ ص٤٥.

(٤٣)علاء عبد الرزاق محمد السالمي ، حسين علاء عبد الرزاق السالمي، شبكات الادارة الالكترونية، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٢٤٦.

(٤٤)محمد نور صالح، سناء جودت خلف ، مصدر سابق من ٢٨-٢٩،

(٤٥)خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية من منظور تقني وتجاري واداري ، عمان ، دار الحامد ،٢٠٠٨ ، ص ١٦٩.

(٤٦)العزيز الرحيم سليمان ، التبادل التجاري (الاسم: العولمة والتجارة الالكترونية ، الطبعة الأولى . دائرة المكتبة الوطنية عمان-الاردن، ٢٠٠٤ ص ١٩٨.

(٤٧)جاري شنايدر التجارة الالكترونية، ترجمة د.م. سرور على ابراهيم ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، دار المريخ ، ٢٠٠٨، ص٥٧.

(٤٨)خضر مصباح الطيطي ، مصدر سابق ، ص١٧١.

(٤٩)عايد بن عابد العبدلي التجارة الالكترونية في الدول الاسلامية (الواقع - التحديات - الأسال)، جامعة أم القرى، ٢٠٠٥ ، ص ٣٩. متاح على الموقع (http://www.cyberatals.intermet.com(3

(٥٠)محمد بن بوزيان ، عائشة بلحرش، مصدر سابق ص٨

(٥١) الدكتور عدنان مصطفى البار (منتدى اسبار الدولي- Asbar world الإثنين، ٢١ كانون٢/يناير ٢٠١٩)

(52) Ahmedov, Ikrom. "The impact of digital economy on international trade." European Journal of Business and Management Research 5, no. 4 (2020).P 6

(53) Abendin, Simon, and Pingfang Duan. "International trade and economic growth in Africa: The role of the digital economy." Cogent economics & finance 9, no. 1 (2021): 1911767.P2.

(54) Fan, Xin. "Digital economy development, international trade efficiency and trade uncertainty." China Finance and Economic Review 10, no. 3 (2021): 89-110.P 93

(55) Peters, Michael A. "Digital trade, digital economy and the digital economy partnership agreement (DEPA)." Educational Philosophy and Theory 55, no. 7 (2023): 747-755.

(٥٦) الدكتور (عدنان مصطفى البار) منتدى اسبار الدولي Asbar world – الإثنين، ٢١ كانون ٢ يناير ٢٠١٩ .

(57) Ahmedov, Ikrom. "The impact of digital economy on international trade." European Journal of Business and Management Research 5, no. 4 (2020).P 6

(58) Abendin, Simon, and Pingfang Duan. "International trade and economic growth in Africa: The role of the digital economy." Cogent economics & finance 9, no. 1 (2021): 1911767.P2

(59) Fan, Xin. "Digital economy development, international trade efficiency and trade uncertainty." China Finance and Economic Review 10, no. 3 (2021): 89-110.P 93

(60) eters, Michael A. "Digital trade, digital economy and the digital economy partnership agreement -5 752-751 (DEPA)." Educational Philosophy and Theory 55, no. 7 (2023): 747-755. P